التعليم والتنمية (1)

التحدى الاكبر : والاختيار الوحيد و الممكن

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد التاريخ له مثيلا ، تحديا يترجمه الى لغة الواقع ، هذا السباق نحو التقدم ، ومزيد من التقدم . واذا كانت الدول الاروبية التى عاشت الثورة الصناعية تسير سعدا ، منذ بداية النهضة الحديثة ، بخطى ثابتة متتالية ، فانها تواجه اليوم منعطفا تاريخيا كبيرا ، هو منعطف الدخول فى عصر الثورة العلمية التكنولوجية وعالمها الجديد . أما الدول الاخرى ، دول ما يسمى الان بالعالم الثالث ، فهى تواجه تحديا أعظم واخطر ، التحدى الذى يفرض عليها حرق مراحل طويلة ، والقفز مباشرة من وضعية التخلف ، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية — الوضعية التى تتعايش فيها معطيات شبه اقطاعية وشبه راسمالية وشبه استعمارية — الى العالم الجديد ، عالم الثورة العلمية التكنولوجية .

ذلك هو التحدى الاكبر الذى يواجه شعوب القارات الثلاث اليوم هذه الشعوب التى ما زالت تغالب الفقر والجهل والمرض ، فى نفس الوقت الذى تصارع فيه بقايا الاستعمار المباشر ، ومحاولات الهيمنة الامبريالية العالمية . ومن هنا يتجلى أن التنمية التى تتخذها هذه البلدان شعارا لها ، والتى يراد منها ن تنتشلها من وضعية التخلف بكل أبعادها

(1) محاضرة القيت بمدينة برشيد على مجموعة من المدرسين والاساتذة ونشرتها جريدة المحرر بتاريخ 75.5.13

ومعطياتها ، لن تنجح الا اذا كانت شاملة، تتكامل فيها بشكل جدلى ، ضرورات ثلاث : التحرير : والديمقراطيـــة والبنـــاء الاشتراكـــى . ان الاختيار الاشتراكى الديمقراطى ، فى هذا الميدان ، يفرض نفسه فرضا : ان حرق المراحل ، والقفز من وضعية التخلف المزريـــة الى وضعيـــة متقدمة تسمح بمواصلة النمو بوتائر عالية ، لا يتأتى الا فى اطار تصميم متكامل محكم ، تجند فيه كل الطاقات المادية والبشرية فى جـــو مـــن الديمقراطية الفعلية التى تفسح المجال أمام الجماهير لتساهم وتبـــدع وتبتكر ، ولتتحمل ، أيضا ، كل ما يلزم من التضحيات بكـــل حمـــاس واندفـــــاع .

ذلك هو طريق التنمية الحق ، وقد برهنت التجارب على انـــه لا طريق سواه ، وذلك ايضا هو المنظور الذى سنعالج به هذا الموضوع ، موضـــوع التعليم والتنميـــة .

فلنبدأ أولا بالتذكير ببعض البديهيات التى كثيرا ما يؤدى اغفالهـــا الى التيه فى مجال المجردات والمناقشات الهامشية الفارغة .

الطابع الكلـــى لعمليـــة النمـــو

التنمية من النمو ، والنمو عملية تطور وتقدم ، كلية وشاملة ، يعيشها الكائن القامى ككل . ولكى ندرك هذه الحقيقـــة نضرب مثـــالا بالطفل : الطفل عند ميلاده لا يرى ولا يسمع ، ولا يدرك ولا يفهـــم ، ولا يتذكر ، ولا يفكر . وهو فضلا عن ذلك لا يرد الفعل كيفية منتظمة، فحركاته عشوائية فوضوية ... وبالتغذية الدائمة ، وبالرعاية المتواصلة، يأخذ فى النمو : ينمو جسمه ككل وبتناسق : الراس بمقدار ، واليـــدان والرجلان بمقدار ، والهيكل العام بمقدار كذلك . وخـــلال هـــذا النمـــو الجسمى نفســه ، تنمو حركاته وتتجه نحو الانتظام والتخصص ، كما تنمو حواسه وتتجه هى الاخرى نحو الانتظام والتخصص فى اطار التكامل . وفى نفس الوقت ، وبفضل النمو الحسـاسى الحركى تنمو استعداداتـــه العقلية ، وينمو الانفعالى والعقلى تزداد الجوانب الاخرى الحسيـــة — الحركية ، والعاطفية — الاجتماعية نموا وتقدما وتمايزا . وهكذا يجتاز الطفل مراحل من النمو ذات جوانب متعددة ، جسمية وانفعالية وعقلية ، كل منها يحدد الاخر ويتحدد به ، حتى اذا بلغت احدى المراحل

اوجها عاش الطفل أزمة عابرة ، هى أزمة النمو التى تقفز به الى المرحلة التالية ، وهكذا حتى يصبح راشدا ناضجا . نعم قد يبرز فى هذه المرحلة أو تلك جانب على الجوانب الاخرى ، ولكن هذا لا يعنى ان هذه الاخيرة تبقى راكدة ساكنة تنتظر دورها ، بل انها بالعكس من ذلك ، تشارك هى الاخرى فى العملية الكلية وتتطور بتطورها . وهكذا فالانسان لا يكون ناضجا ، الا اذا اكتمل نموه من جميع النواحى الحسية والحركية والانفعالية والعاطفية والعقلية . ان النمو الجسمى وحده ، اى ضخامة الجثة ، لا يقوم دليلا على النضج ، فقد يكون جسم الرجل ضخما كبيرا ولكن عقله قد لا يتجاوز مستوى عقل الطفل ، وقد يحدث العكس تماما، وفى كلتا الحالتين يكون هذا الكائن ناقص النمو ، بعيدا عن النضج .

واذا سمحنا لانفسنا باتخاذ هذه المقارنة دليلا ومرشدا تبين لنا أن التنمية ، عندما يتعلق الامر بشعب من الشعوب لا تعنى ارتفاع معدل الدخل الفردى أو القومى وحده ، ولا ارتفاع المستوى الفكرى وحده ، فالتنمية لا تكون حقيقية واصيلة الا اذا كانت فى آن واحد ، نماء فى الاقتصاد ، ونماء فى الفكر ، ونماء فى اسلوب الحياة .

نعم ان النمو الاقتصادى هو الاساس ، ولكنه لا يكون محركا للنمو العام ، لايصبح اساسا لبناء المستقبل ، الا اذا كان يتم بانسجام وتساوق مع الجوانب الاخرى ، الفكرية والعلمية والاجتماعية، بل ان هذه الجوانب الاخيرة — والفكرية منها على الخصوص — التى تبدو نتيجة فى حالات معنية ، قد تكون فى حالات أخرى سببا ، بل انها فى الحقيقة والواقع سبب ونتيجة فى آن واحد ، مثلها مثل النماء الاقتصادى نفسه .

من هنا نتبين حقيقة العلاقة التى تربط التعليم بالتنمية والتنمية بالتعليم ، انها علاقة جدلية لا تسمح بعزل أحد طرفيها عن الطرف الاخر عزلا تاما ، فكل طرف يحدد الآخر ويتحدد به : النمو الاقتصادى يوفر الامكانيات المادية الضرورية لتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية بين السكان والسير قدما فى طريق البحث العلمى الخلاق ، وهذه كلها (تقدم البحث العلمى ، نشر المعرفة العلمية ، تعميم التعليم) شرط اساسى من شروط النمو الاقتصادى والاجتماعى . وهل التعليم ، فى معناه المعاصر ، غير تنمية الفكر والقدرات البشرية المنتجة ؟

بعد التأكيد على هذه الحقيقة البديهية العامة ، ننتقل الان الى النظر فى دور التعليم فى التنمية على ضوء معطيات عصرنا ، عصر الثورة العلمية التكنولوجية . ان النظر الى مهمة التعليم ، فى هذا الاطار ، يحتم علينا الاتجاه بأنظارنا الى المستقبل ومعالجة قضايا التربية والتعليم بنظرة الغد ، لا بنظرة الامس ، بالنظرة التى تواكب العصر ، وتنطلق من حاجات الغد ، لا بالنظرة المسجونة فى اطار الحاضر الذى يشتكى من طغيان الماضى عليه . لقد كانت مهمة التعليم منحصرة ، الى عهد قريب ، فى نقل معلومات الكبار الى الصغار ، نقل تراث السلف الى الخلف ، ومن هنا كانت التربية تكتسى طابعا محافظا : المحافظة على استمرارية الوجود الاجتماعى والفكرى ، ومقاومة كل تجديد أو تغيير بشكل صريح أو ضمنى . أما اليوم ، وفى عصر السباق نحو التقدم ، فان مهمة التربية قد أصبحت : بناء عالم الغد والاعداد له .

ولعل ابرز مظاهر التخلف الذى تعانى منه بلدان العالم الثالث ، اليوم ، هو أن التعليم فيها ما زال عاجزا عن القيام بهذه المهمة ، أو انه لا يقوم بها على الوجه المطلوب : هناك بلدان يخيم التراث ، المفهوم فهما سكونيا متحجرا ، على تعليمها ، الشىء الذى يعطيه مضمونا متخلفا رجعيا ، لا يتجاوب مع حاجات العصر الملحة ، ولا يعمل على تغيير البنيات القائمة ، بل يحافظ عليها كما هى . والى جانب هذا الارتباط السكونى المتحجر بالماضى الوطنى وثقافته ، هناك ، فى معظم بلدان العالم الثالث ، ارتباط مماثل بالثقافة الغربية التى تجاوزها الغرب نفسه أو يعمل جاهدا على تجاوزها وتخطى حدودها ، تلك الثقافة الجديدة — القديمة التى تجتهد البلدان المتخلفة فى التمسك بها على انها ثقافة الحاضر والمستقبل . ثم هناك الارتباط بمفاهيم وقيم وطنية أو مستوردة ، فقدت فعاليتها وصلاحيتها .. الى غير ذلك من الروابط الفكرية والروحية التى تشد هذه البلدان الى الماضى ماضيها هى ، أو ماضى غيرها ، بألف وثاق ، وتمنعها من التحرك ، بل القفز ، الى الامام .

قد تكون هذه الوضعية وضعية مؤقتة تفرضها ظروف بدء النهضة قد تكون مرحلة ضرورية لتأكيد الذات والشخصية والاصالة ، ولكنها تصبح هنا مرحلة مثبطة معوقة ، اذا هى اتخذت صبغة «المؤقت الدائم»

اذا لم تكن نقطة ارتكاز للانطلاق نحو المستقبل ، اذا لم تندمج بسرعة فى عملية نمو متكاملة ، تحرص على مسابقة الزمن ، حرصها على تاكيد الاصالة ، هذه الاصالة التى لن تكتسى معنى تقدميا ما لم تستمد مقوماتها من الممارسة الجماهيرية لعملية التغيير والبناء التى يتطلبها عالم الغد . ان عالم الغد لا ينتظر ولا يرحم ، انه عالم لا تقبل فيه المشاكل اى حل ، غير طريق العمل المتجه نحو المستقبل ، حتى ولو كانت مادته مستقاة من الماضى السحيق .

ان التنمية فى البلدان المتخلفة لن تحقق أهدافها ، بل لن تكون تنمية حقة ، ما لم تبن على التخطيط لحرق المراحل على اساس الاعداد والدخول مباشرة فى عالم الثورة العلمية التكنولوجية ، هذه الثورة التى تتطلب الخبراء والفنيين المتخصصين بنسبة اعلى كثيرا من حاجاتها الى العمال اليدويين . ان حاجة الغد من الطاقات الفكرية اكبر واعظم من حاجته الى الطاقات الجسدية . لقد أخذت الالة الاوتوماتيكية تحل محل القوى الجسدية البشرية ، فنقصت بذلك الحاجة الى العاملين بأيديهم ، وازدادت الحاجة الحاحا الى العاملين بادمغتهم . وفى هذا الصدد يقدر الباحثون أن حاجة البلدان المتقدمة المصنعة من القوى العاملة الجسدية لن تتجاوز 1 ٪ فى نهاية هذا القرن . أما الباقى 99 ٪ فهى كلها حاجات فكرية محض . لقد ادركت البلدان المصنعة هذه الحقيقة ، ولذلك نراها **توجه التربية والتعليم فى بلدانها الى غزو الفكر واستثمار العقل** . ومن هنا اصبح مقياس النمو فى بلد من البلدان ، هو ، لا ما قد يتوفر عليه هذا البلد من دخل اقتصادى قد يكون مرتفعا وسط ركام من التخلف الفكرى والصناعى والاجتماعى (كما هو الحال فى بعض الدول المنتجة للبترول)، بل ان النمو الان يقاس بالعلم والتقنية ، بالمستوى العلمى والتكنولوجى الذى يتوفر عليه هذا البلد او ذاك ..

واذا كان هذا هو قانون اليوم والغد ، فلقد كان ايضا قانونا للامس ، القانون الذى يعبر عن جانب أساسى من جانب النمو الذى عرفته وتعرفه البلدان المصنعة اليوم . وان نظرة سريعة الى واقع هذه البلدان تكشف لنا من طريق التقدم الحاصل ، ومفتاح التقدم المقبل .

مثـــال مـــن افـــولايـــات المتحـــدة

اذا نحن نظرنا الى المستوى العلمى والتكنولوجى الـــذى تعرفـــه الولايات المتحدة الامريكية الان ، من زاويتا دور العلم والتقنية فى التقدم ، دور الطاقة العاملة المتعلمة والمتخصصة ، فان الاحصائيات تقدم لنـــا صورة حية عن توزع الطاقة العاملة فيها حسب مستواها الثقـــافى . والصورة كمـــا يلى :

— 20 ٪ فقط من الطاقة العاملة الامريكية تتوفر على اقل مـــن ثمـــان سنـــوات دراســـية .

— 20 ٪ تتوفر على مستوى تعليمى يتراوح ما بين 9 سنـــوات و 11 ســـنـــة دراسية .

— 32 ٪ تتوفر على 12 سنة دراسية .

— 13 ٪ يتراوح مستوى التعليم بين افرادها ما بين 13 و 15 ســـنـــة دراســـيـــة .

— 15 ٪ الباقية تتوفر على اكثر من 15 سنة دراسية .

واذن ، فان 80 ٪ من الطاقة العاملة الامريكية يتراوح مستواها التعليمى من 9 سنوات دراسية الى اكثر من 15 سنة دراسية ، هـــذا علاوة على استمرار افراد هذه الطاقة العـــاملة فى اكتســـاب المعرفـــة المتجددة بواسطة التدريب والبحث ، وبواسطة وسائل الاعلام المختصة ، وغير المختصة ، فى نشر المعرفة العلمية . وغنى عن البيان هنا ، القول بأن هذا المستوى العلمى الرفيع الذى تتوفر عليه الطاقة العاملة الامريكية هو احد العوامل الرئيسية والاساسية فى تقدمها العلمى والتكنولوجى.

... وآخر من الاتحاد السوفياتى

واذا كان المجتمع الامريكى مجتمعا جديدا ، يكن اعتبار صناعاته وتقنيته وعلومه امتدادا للثورة الصناعية الاروبية ، مجتمعا يغتنى باستمرار بافواج من الادمغة المهاجرة ، ويتزود بما يستفيده من الهيمنة الامبريالية التى يمارسها عالميا ، فان لنا فى الاتحاد السوفياتى مثالا رائدا ونموذجـــا

من النماذج الفريدة ، يبين لنا بوضوح أهمية الدور الذى يلعبه التعليم المخطط المعمم ، فى عملية حرق المراحل والقفز من وضعيه التخلف الى وضعية تناهى اعظم بلدان العالم تقدما واوسعها انتاجا وتقنية . اننا نعرف جميعا أن وضعية روسيا القيصرية فى مستهل هذا القرن ، كانت متخلفة جدا بالقياس الى البلدان الاروبية كالمانيا وانجلترا وفرنسا ، فكيف استطاع الاتحاد السوفياتى القفز من تلك الوضعية المتخلفة الى الوضعية المتقدمة التى يعيشها اليوم ؟ مهما يكن من اثر العوامل الاخرى ، الاقتصادية والسياسية فان الدور الاساسى يجب ان يعزى فى الدرجة الاولى الى النهضة العلمية ، بل الى الثورة التقانية والعلمية ، التى عاشها هذا البلد جنبا الى جانب ، وبانسجام وتساوق ، مع الثورة الاشتراكية .

لقد قام احد الاقتصاديين السوفيات ، واسمه سترومبلين ، بدراسة علاقة التعليم بالتنمية فى المجتمع السوفياتى ، فى الفترة التى تمتد ما بين 1914 و 1924 ، اى ما بين احتضار القيصرية ، الى بداية الانطلاقة الاشتراكية ، وكان المبدأ الموجه الذى سار عليه هذا الباحث فى دراسته هو : « التعليم يحسن من مهارة العمال ويزيد قدرتهم الانتاجية ، مما يؤدى الى زيادة سريعة فى الدخل القومى للمجتمع باكمله ». وهذه ابرز النتائج التى توصل اليها هذا الباحث :

— لقد اتضح من خلال هذه الدراسة الميدانية أن التعليم ، مهما كان ابتدائيا اوليا يمكن العمال من انتاج افضل واكبر من الانتاج الذى يعود ارتفاعه الى عدة سنوات من التدريب فى المعمل . وهكذا ، فسنة واحدة من التعليم الابتدائى تمكن العامل من الزيادة فى انتاجه بنسبة 30 ٪ فى المتوسط ، فى حين ان التدريب فى المعمل لا يرفع انتاج العامل الامى الا بنسبة تتراوح ما بين 12 ٪ و 16 ٪ فى السنة . أما اذا توفرت للعامل اربع سنوات من التعليم الابتدائى فان مردود انتاجه ، وبالتالى اجرته ، يفوق مردود واجرة العامل الامى بنحو 79 ٪ . وترتفع هذه النسبة الى 235 ٪ اذا قضى العامل فى التعليم سبع سنوات ، والى 320 ٪ اذا درس فى المدارس لمدة 13 سنة .

— هذا من حيث دور التعليم فى تحسين الانتاج والرفع من المردودية ، أما دوره فى تغطية نفقاته والرفع من الدخل القومى عامة ، فلقد اوضحت هذه الدراسة أن تعميم التعليم فى الاتحاد السوفياتى ،

وهو التعليم الذى قفز بعدد التلاميذ من 4 ملايين سنة 1914 الى 8 ملايين سنة 1924 ، قد تطلب انفاق 1.622 مليون روبل ، وهو مبلغ ممكن للزيادة الحاصلة فى الدخل القومى بسبب هذا التعميم للتعليم ، تغطيته فى مدة خمس سنوات فقط ، اذ بلغت الزيادة فى الدخل القومى بسبب مردودية العمال الذين تلقوا تعليما فى هذه الفترة (خمس سنوات من التعليم) ، بلغت مليارين من الروبل . هذا اذا نظرنا فقط الى مدة العمل التي تتطلبها تغطية نفقات التعليم . أما اذا أعتبرنا المدة الكاملة التي يقضيها العامل المتعلم فى العمل والانتاج ، وهى تتراوح ما بين 35 سنة و 40 سنة ، (ما بين الخروج من المدرسة وسن التقاعد) ، فان الزيادة فى الدخل القومى الحاصلة من ارتفاع المردوديه بفضل التعليم تتجاوز 69 مليار روبل ، بمعنى أن مردوديه التعليم ، فى هذا المثال ، تفوق بأكثر 42 مرة ثمن تكاليفه .

— أضف الى ذلك ، المجهود الجبار الذى بذل فيما بعد ، على مستوى التعليم الثانوى والتقنى والعالى ، ويكفينا لاخذ فكرة عن هذا المجهود ان نشير الى أن عدد الطلاب المتخرجين من الثانويات العامة والتقنية قد قفز من 110.000 طالب سنه 1930 الى 1.540.000 طالب سنة 1960 كما قفز عدد المتخرجين من التعليم العالى — دائما فى الاتحاد السوفياتى — من 44.000 طالب سنة 1930 الى 343.000 طالب سنة 1960 . وبالجملة فلقد قفز عدد الذين تلقوا الدراسة الثانوية والعالية الى 58.708.000 طالب سنة 1959 ، أى بزيادة قدرها 43 مليون طالب بالنسبة لعام 1939 . وذلك رغم ظروف الحرب والخسارات المادية والبشرية التى تسببت فيها .

ولم يقتصر هذا المجهود الجبار الذى بذله الاتحاد السوفياتى فى ميدان التعليم على الذكور وحدهم ، بل لقد كان نصيب الاناث كبيرا جدا، الشىء الذى جعل النساء يشكلن عام 1960 ثلث المهندسين والمختصين فى البحث العلمى ، وثلاثة ارباع الاطباء وسبعين فى المائة من رجال التعليم .

مثال نموذجى من فيتنام الثورية

واذا كانت التجربة السوفياتية تقدم لنا مثالا عن مدى الطفرة التى يمكن ان يحققها بلد متخلف فى مجال البناء الاشتراكى واقتحام الحضارة

العلمية التكنولوجية من بابها الواسع الوحيد ، باب العلم والمعرفة ، فان هناك تجربة اخرى تقدم لنا اروع مثال عن الدور العظيم الذى يلعبه التعليم ونشر المعرفة العلمية ، فى مجال الكفاح التحريرى والصمود البطولى امام التقنيات المعاصرة ، ووسائل الدمار الجهنميه . انها تجربة الفيتنام الشمالية ، الديمقراطية والشعبية .

لقد ربطت الثورة الوطنية الفيتنامية ابتداء من 1945 بين تحرير البلاد وتحرير العقول . لقد كان الشعار الذى اطلقه هوشى منه سنة 1946 هو : « سحق المعتدين فى الجبهة ، ومحو الامية فى المؤخرة » . هكذا سارت عملية التحرير جنبا الى جنب مع الكفاح ضد الامية والعمل المتواصل من اجل نشر المعرفة العلمية فى صفوف اوسع الجماهير الشعبية ، حتى اذا انهزم الاستعمار الفرنسى وتحقق الاستقلال عام 1954 خطت الثورة الفيتنامية خطوة واسعة اخرى فى الميدان نفسه ، ميدان تعميم التعليم والقضاء على الامية بشكل جذرى . لقد كان الشعار الذى اطلقه هوشى منه فى هذه الفترة : « على المتعلم أن يعلم الامى وان يسهم فى التعليم الشعبى » « وعلى الامى أن يبذل جهدا كبيرا ، ولابد ان يعلم الازواج زوجاتهم ، والكبار اخوتهم واخواتهم الاصغر منهم ، والاطفال آباءهم » .

لقد عملت الثورة الفيتنامية على اقامة نظام تعليمى متكامل ، نظام من التعليم الشعبى الوطنى ، اعطى الاولوية منذ عام 1945 لثلاثة أمور جوهرية : 1) محو الامية محوا تاما . 2) استخدام اللغة الوطنية وتطويعها وتطويرها . 3) اعطاء التعليم مضمونا وطنيا متحررا مستمدا من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للثورة الوطنية الشعبية. وقد اتسع نطاق هذا البرنامج التعليمى الوطنى الشعبى وتجذرت اختياراته وبنياته غداة الاستقلال ، فكانت النتيجة أن قفز عدد تلامذة الابتدائى والثانوى بين عامى 1955 — 1964 من 750 الف تلميذ الى مليونين و 700 الف تلميذ ، كما قفز عدد تلامذة المدارس المهنية فى نفس الفترة من 2.800 تلميذ الى 35.600 تلميذ ، وارتفع عدد طلاب التعليم العالى من 1,200 طالب الى 26.300 طالب.

أما عدد الكبار الذين تم تعليمهم القراءة والكتابة والحساب ايام حرب

التحرير (مابين 1945 ــ 1954) فقد تجاوز 8 ملايين شخص ، استمر عدد كبير منهم فى متابعة دراسته التكميلية . وهكذا ففى سنة 1965 انهى اكثر من مليونين من الكبار ، ذكورا واناثا ، تعليمهم التكميلى الاول ، وتمكن 300.000 رجل وامرأة من اتمام الدراسة التكميلية من المستوى الثالث .

ولقد كانت النتيجة الملموسة لهذا المجهود التعليمى الضخم الذى تناول الكبار والصغار ، الذكور والاناث ، هو ذلك الموقف البطولى الفذ الذى وقفه الشعب الفيتنامى أمام العدوان الامريكى الشرس . لقد استطاع هذا الشعب الصغير بفضل التعليم ونشر المعرفة العلمية ، أن يستوعب التقنيات الحربية الحديثة ، ويتابع تطورها ، وأن يصمد بالعلم والتضحية امامهم هجوم الطائرات والدبابات والمدافع الامريكية المزودة باحدث الاجهزة الالكترونية . بل انه استطاع ، اكثر من ذلك ، أن يكيف نظامه التعليمى مع ظروف الحرب والدمار . لقد هدمت المقنبلات الامريكية معظم المدارس ، خاصة فى البادية ، فعمد الشعب الفيتنامى الى مجابهة التحدى بالتحدى ، فقسم المدارس الى مجموعات صغيرة ، أمكن اقامتها بسهولة فى القرى الصغيرة وفى الغابات وتحت الاشجار ، فاستمر ، بذلك ، المجهود التعليمى الى جانب المجهود الحربى . وهكذا فبدلا من أن ينقص حجم التعليم ، أو يتوقف عن النمو ، بسبب ظروف الحرب ، ازداد ارتفاعا ، اذ كان عدد تلامذة المدارس يزيد كل سنة بنحو نصف مليون تلميذ ، كما واظب اكثر من مليون رجل وامرأة على الدراسة التكميلية كل ذلك فى اطار عملية واسعة جعلت التعليم يساهم فى الانتاج مباشرة ، فى نفس الوقت الذى يقوم روادة بواجبهم فى واجهات القتال . وهكذا كان تلامذة المدارس ، كبارا وصغارا ، يساهمون فى المجهود الحربى ، وفى مجهود الانتاج ، فى نفس الوقت الذى كانوا يتابعون فيه دراستهم ، الشىء الذى جعل التلاميذ ، حتى الصغار منهم ، يساعدون فى اعالة الاسرة ، واعانة الدولة على تغطية نفقات التعليم وتحمل أعباء الحرب المدمرة .

ذلك هو السر فى صمود الشعب الفيتنامى ، أمام العدوان الامريكى المسلح بأرقى وسائل التدمير ، والمدعم بالعقول والاجهزة الالكترونية وبأغنى الموارد الاقتصادية . ذلك هو السر فى انتصار

الشعب الفيتنامى الصغير على اكبر دولة فى العالم . انه الربط الجدلى بين التحرير ونشر المعرفة ، بين المقاومة المسلحة ومحو الامية ، بين تحرير الارض وتحرير العقول .. كل ذلك فى اطار الديمقراطية الشعبية ، وفى غمرة البنساء الاشتراكى .

ضرورات ثلاث

هل نحن فى حاجة بعد هذه الامثلة الناطقة ، الى التاكيد على اهمية التعليم ونشر المعرفة العلمية فى ميدان التحرير والتنمية ؟ لنكتف بالاشارة، بعد الذى ذكرناه ، الى أن التعليم لايمكن ن يؤدى دوره هذا الا اذا توافرت شروط اساسية ، منها على الخصوص :

1 — تعميمه بين الكبار والصغار ، بين الذكور والاناث .

2 — الاعتماد فى نشر المعرفة على اللغة القومية .

3 — ربط هياكل التعليم ومؤسساته ومناهجه بتصميمات التنمية، وبكيفية عامة مع متطلباتها وحاجاتها المتطورة المتغيرة .

1 — تعميم التعليم ضرورة من ضرورات التنمية

لا جدال فى أن تعميم التعليم قد أصبح الآن ضرورة من ضرورات العصر . واذا كانت الدول المتقدمة المصنعه راسماليه كانت او اشتراكية تجتهد اليوم فى جعل مدة الدراسة الالزامية اطول ما يمكن ، (الى سن السادسة عشرة أو العشرين) ، فان التنمية فى البلاد المتخلفة ، تتطلب كما اشرنا الى ذلك قبل ، التخطيط المحكم لحرق المراحل . وهذا بدوره يتطلب ، ليس فقط اجبارية التعليم وتمديدها اطول فترة ممكنة ، بل ايضا ، القيام بمجهود ضخم ومتواصل لمحو الامية بين الكبار ، رجالا ونساء ، ونشر المعرفة العلمية بمختلف الوسائل ، وعلى اوسع نطاق .

ان تعليم الكبار ، فى بلد متخلف ، ضرورة من اكد الضرورات التى يستلزمها تحقيق تنمية سريعة . ذلك لان اى مجهود جدى مخطط يبذل فى مجال تعليم الكبار يعطى نتائجه فورا على صعيد الانتاج وتحسين المردودية ، فى نفس الوقت التى يتطلب فيه نفقات اقل كثيرا من النفقات التى يتطلبها تعليم الصغار .. واذا كنا قد اشرنا قبل الى ذلك الفرق الكبير

بين مردودية العامل المتعلم ومردودية العامل الامى ، فان الدراسات المقارنه قد اوضحت بكيفيه جليه ان تعليم الكبار يتم بوتائر اسرع كثيرا من تعليم الصغار ، وبنفقات اقل . وهكذا ، فما يتعلمه الطفل ، مثلا ، فى اربع سنوات من الدراسة الابتدائية ، يتعلمه الراشد فى سنة واحده ، اذا درس لمده 5 او 6 ساعات فى الاسبوع بكيفيه منتظمه ومنهجية . اما بالنسبة لتعليم القراءة والكتابة فقد تكفى ساعه واحده فى اليوم لمدة اربعه أشهر فقط وواضح من هذا أن تكلفة تعليم الكبار هى اقل اربع مرات من تكلفة تعليم الصغار ، علاوة على أن مردوديته تكون فورية ومتصاعده بتصاعد المستوى التعليمى وتغطى نفقاته فى فتره وجيزه وتساهم مساهمة كبرى فى الرفع من الدخل القومى ، كما بينا ذلك من قبل .

واذا كان لتعليم الكبار تلك الاهمية الكبرى التى ابرزناها فى مجال الانتاج والدخل القومى ، فان له ايضا نتائج بالغة الاهمية بالنسبة لتعليم الصغار . فلقد اتضح من الدراسات التى اجريت فى هذا المجال ، أن الاطفال الذين يعيشون فى اسر امية يلاقون صعوبات أكبر فى التعليم ، وينسون ما تعلموه بسهولة ، وفى فتره وجيزه ، وذلك على العكس من الاطفال الذين يعيشون وسط اسر متعلمة مثقفة ، فهم يتعلمون بسهوله ، ويحتفظون بمعلوماتهم لمدة أطول ، وذلك بفضل الظروف الملائمة التى يهيؤها لهم الوسط العائلى المثقف .

وباختصار ، يمكن التأكيد بأن جميع التجارب الناجحة فى مضمار التنمية قد انطلقت بكيفية او اخرى ، من محو الامية ونشر المعرفه العلمية بين الكبار ، وفتح المجال أمامهم ليستكملوا تعليمهم ويجددوا معلوماتهم باستمرار ، وذلك بمختلف الوسائل والطرق ، كالدروس الليلية ، والوسائل السمعية والبصرية ، وتجنيد كافة وسائل الاعلام لنشر العلم والمعرفة بطرق مبسطة وتعليمية .

ب ـــ ضرورة اعتماد اللغة القومية فى نشر المعرفة العلمية

أما بالنسبة للضرورة الثانية ، وهى استعمال اللغة القومية ، فمن الواضح أن برنامجا تعليميا يهدف الى تعميم التعليم بين جميع الاطفال البالغين سن الدراسة ، ومحو الامية ونشر المعرفة العلمية بين صفوف الجماهير ، ان برنامجا واسعا ومتكاملا من هذا النوع . لا يمكن أن توفر له الامكانيات المادية والبشرية ولا يمكن ان يكتب له الانتشار والنجاح ،

الا اذا كانت لغة التعليم هى اللغة القومية . ان تعليم الكبار لا يمكن أن يكون مثمرا ومفيدا ، ولا يمكن أن يتحقق بالسرعه المطلوبه ، الا اذا كان باللغه الوطنية ، وإلا انقلبت العمليه الى تعليم لغه اجنبية لا يستسيغها الكبار الاميون بسهولة الا بمشقه وطول مده . هذا فضلا عن كونها لا تنفعهم فى حياتهم العملية ، فى بلاد تحترم نفسها وتبني شخصيتها . أما بالنسبة للصغار ، أطفال المدارس ، فلقد ابرزت مختلف الدراسات ان اللغة القومية هى افضل واسهل وسيلة للسير بهم فى مدارج المعرفة . لقد اكد تقرير لليونسكو نشر عام 1963 أن اللغه الوطنية ، اللغة الام « هى من الناحية السيكولوجية منظومة من الرموز تعمل اوتوماتيكيا فى ذهن الطفل ، عندمـا يريد ان يتكلم أو يفهم . و هى من الناحية السوسيولوجية تربط الطفل بقوة مع المجموعه البشريه التى ينتمى اليها ، ومن الناحية البيداغوجية تمكنه من التعلم بسرعة اكبر من السرعة التى يتعلم بها اذا كانت اللغة أجنبية عنه » .

نعم ان اللغات القومية فى البلدان المتخلفة تعانى بدورها من التخلف فمعظمها لا يساير التطور ولا يستوعب الفكر العلمى والتقنيات الحديثة ، والكثير منها لهجات محلية لم ترق بعد آلى مستوى لغة قومية مكتوبة. ولكن عندما يتعلق الامر ببلاد كالمغرب يتوفر على لغه قومية أستطاعت فى القرون الوسطى ، وخلال فترة وجيزة ان تستوعب مختلف جوانب الثقافة الانسانية وعلى راسها العلوم اليونانية ، فان النقص الذى تعانيه هـذه اللغة انما يعكس نقص المتكلمين بها ، وبالتالى فان المسالة الاساسيـة هنا ، ليست مسالة اللغة ذاتها ، بل هى مسالة ارادة اهلها وتصميمهم على خدمة لغتهم ومجتمعاتهم .

ولنا فى تجربة الفيتنام التى تحدثنا عنها ، خير مثال فى هذا الموضوع. فالعمل الجبار الذى قامت به الثورة الفيتنامية ، ما كـان ليتحقق لـه النجاح لو لم يستند الى اللغة القومية الفيتنامية التى تم بعثها واغناؤها وتطويرها خلال النهضة الثقافية التعليمية ، التى تحدثنا عنها . لم تكن اللغة الفيتنامية لغة حضـارة وثقافة كاللغة العربية مثلا ، وانما كـانت مجرد لهجة لم يبدأ استعمالها كلغة كتابة الا فى القرن الثامن عشر . وكما هو الشان فى بلاد أخرى ، فلقد كانت لغة العلم والثقافة ، فى الفيتنـام أثناء الاحتلال الفرنسى هى اللغة الفرنسية وحدها ، أما اللغة الفيتنامية فلقد كانت تعتبر لغة ثانوية تدرس كلغة أجنبية ، ولكن ابتداء من عـام

1930 بدات حملة وطنية واسعة من أجل انعاش اللغة الفيتنامية الوطنية . ولم تمر سوى عشر سنوات حتى أصبحت لغة طيعة قادرة على التعبير على مختلف جوانب الثقافة الادبيه والعلمية والتكنولوجية .

نعم لقد واجهت هذه اللغة مشكل المصطلحات العلمية ، ولكن الثورة الفيتناميه تغلبت على هذا المشكل بسهوله ، وذلك باعطاء هذه المصطلحات طابعا وطنيا ، مما جعلها تندمج فى حياة الشعب وتصبح جزءا من لغته وتفكيره . لقد سلكت النهضة اللغوية فى الفيتنام ثلاثة طرق متكاملة للتغلب على مشكل المصطلحات : الاقتباس من اللغة الصينية اولا ، وتنميه المصطلحات الاروبيه ، اى النطق بها كما هى بعد ملاءمتها بالتكسير او الاختزال مع اللغه القوميه ثانيا ، واستعمال الكلمات الفيتناميه الخالصة ثالثا . بهذه الطرق مجتمعة تمكن الشعب الفيتنامى من خلال عملية ثوريه واحده ، ولكن واسعة النطاق ، من تحرير ارضه ، وتحرير اقتصاده ، وتطوير لغته ، وتجديد ثقافته وبناء اشتراكيته .

ج — ضرورة ربط التعليم بالتنمية وآفاقها

ان الدرس الثمين الذى يجب أن نستخلصه من هذه التجارب والدراسات التى اشرنا اليها ، هى أن التنمية كل لا يتجزأ : فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ، بدون تعميم التعليم ومحو الامية ونشر المعرفة العلمية على أوسع نطاق ، مثلما أنه لا يمكن القيام بذلك كله الا باللغة القومية ، علما بأن هذا كله لا يمكن أن توفر له الامكانيات المادية والبشرية اللازمة ، وبالتالى لا يمكن أن يتحقق له النجاح ، الا فى اطار من التنمية الشاملة المعتمدة على تخطيط علمى محكم ، يفسح المجال واسعا لمساهمة الشعب ومراقبته . أما المحاولات الجزئية التى تتم فى هذا الميدان أو ذاك ، فهى محاولات مصيرها الضياع والفشل . ولقد اظهرت الدراسات الحديثة التى اجريت فى هذا المجال ، مجال محو الامية وتعميم التعليم ونشر المعرفة العلمية فى العالم الثالث ، ان جميع التجارب قد منيت بالفشل الكلى ، ماعدا فى البلاد التى تبنت المنهج الاشتراكى . وهذا شىء واضح ، لان أى برنامج تعليمى من هذا المستوى لا يمكن أن يكتب له النجاح الا اذا كان مندمجا فى تصميمات تنموية للتنمية الشاملة التى تستهدف البناء الاشتراكى .

وهنا نصل الى الضرورة الثالثة التى أشرنا اليها قبل ، ضرورة

ربط التعليم بالتنمية وتكييف هياكله وبرامجه ومناهجه ومحتواه مع متطلبات التنمية فى اطار خطة عامة شاملة .

فى هذا الاطار ، وعلى اساس هذه الرؤية المستقبلية يجب أن ننظر الى مشكل التعليم فى بلادنا . انه مشكل سيظل قائما ومتفاقما ، وسيظل ما ننفقه عليه يذهب جله هباء ، ما لم نربطه بالمشاكل الاخرى التى تطرحها قضية التنمية ، ربطا جدليا ، وفى اطار خطة اشتراكية ديمقراطية للتنمية . ان ربط التعليم بالتنمية فى اطار مخطط شامل مسألة ضرورية لنجاح التنمية ذاتها بقدر ما هى ضرورية لتعميم التعليم وتحديثه .

ان معالجة التعليم فى بلادنا ، ومن خلال هذا المنظور الاشتراكى للتنمية ، يتطلب القيام باحداث تغييرات جذرية فى هياكله واساليبه ومضمونه . واذا كان المجال هنا لا يتسع لاقتراحات مفصلة متكاملة ، فلا اقل من الاشارة بايجاز الى بعض جوانب التغيير الذى يجب احداثه :

1 — من الضرورى اعادة النظر فى الهيكل العام لنظامنا التعليمى، وهو هيكل ورثناه عن الحماية التى غرست فى بلادنا « المدرسة الفرنسية الراسمالية » لتخدم اقتصادها الاستعمارى الراسمالى . ان تصنيف التعليم الى ابتدائى وثانوى وعالى بالشكل الذى يوجد عليه فى بلادنا ، تصنيف راسمالى عتيق ، بدأت الراسمالية المعاصرة نفسها تعمل على تجاوزه وتخطى حدوده . لابد اذن من تصنيف جديد يتجاوب مع حاجات التنمية السريعة ، التنمية القائمة على حرق المراحل . لابد من اعادة النظر فى الاساليب التى يعتمد عليها فى توجيه التلاميذ ، لابد من اعادة النظر فى الامتحانات ونظمها واساليبها واهدافها .

2 — من الضرورى كذلك العمل على دمج التعليم فى برامج التنمية، وذلك باعطائه طابعا علميا وفنيا منذ السنوات الاولى . فلا بد من دمج مدارس المدن ، بكيفية او اخرى ، فى برامج التصنيع ، ودمج مدارس البادية فى برامج الاصلاح الزراعى والتنمية الجهوية . وهنا لابد من تأكيد حقيقتين لابد من العمل على ضوئهما :

الاولى هى ان التعليم النظرى ، التعليم القائم على التلقين واملاء الدروس ، والقاء المحاضرات الجامعية ، لم يعد يتجاوب مع متطلبات العصر ، ولا يستطيع خدمة برامج التنمية ، فضلا عن كون الابحاث التربوية المعاصرة تندد به وتشهر بعدم صلاحيته . فلابد من ربط المدارس

فى المدينة بالمصانع ، وفى البادية بالحقول ، لكى يتلقى الاطفال معلومات نظرية توجيهية فى الاقسام ، ودروسا تطبيقية فى المصنع او الحقل . ان نظام مدارس المعلمين والمعلمات والممرضين والممرضات يجب ان يعمم حتى يتلقى الاطفال دروسا نظرية وعلمية تطبيقية معا ، وفى مختلف مجالات الحياة . وبذلك يصبحون منذ سن مبكرة عمالا يدويين وفكريين ، ويتحولون الى منتجين ينالون حصة من انتاجهم تشجيعا لهم واعانه لاسرهم ، فى نفس الوقت الذى يتابعون فيه دراستهم التى ستهيئهم للمشاركة بفعالية فى خدمة التنمية فى بلادهم .

والملاحظة الثانية هى ان التعليم الثانوى العام الذى ستكون مهمته اعداد الطلاب للجامعة والمعاهد العلمية ، يجب ان لا يكون تعليما نظريا محضا بل لابد من مواد تطبيقية اما فى مخابر خاصة ، واما فى المعامل والمصانع والحقول ، ولابد ايضا من تخصيص فترة من السنة الدراسية — التى يجب ان تتعدى تسعة اشهر — ينصرف فيها التلاميذ الى العمل المنتج خاصة فى البادية ، قصد المشاركة فى مشاريع البناء والتنمية .

3 — واذا كان لابد من الفصل فى مرحلة ما من مراحل التعليم الثانوى العام بين الشعب الادبية والشعب العلمية ، فانه من الضرورى تعليم الشعب العلمية بمواد نظرية تمكن الطلاب من الاطلاع على التيارات الفكرية المعاصرة ، العربية منها والاجنبية ، والاطلال على الثقافة الانسانية عامة والثقافة العربية الاسلامية خاصة ، مع ربط ذلك بالحياة المغربية ومشاكل المجتمع المغربى ومجتمعات العالم الثالث . كما انه من الضرورى كذلك تعليم الشعب الادبية بمختلف جوانب المعرفة العلمية التى تناسب قدرتهم على الاستيعاب العلمى ، وتخصيص حصص هامة للفكر العلمى والفلسفى والاجتماعى والاقتصادى ومشاكل التنمية بكيفية عامة . وهذا الذى قلناه بالنسبة للشعب الادبية والعلمية فى المرحلة الثانوية يجب ان يطبق ايضا فى الكليات الجامعية والمعاهد العلمية المتخصصة .

انه لمن غير المعقول تماما ان ينصرف طلاب كليات الطب والعلوم الى مواد تخصصهم وحدها ، فلا بد من دراسات « ادبية » فلسفية واقتصادية واجتماعية مكملة . ونفس الشىء بالنسبة للكليات النظرية « الادب والحقوق » ، فلابد من اطلالة واسعة على الفكر العلمى والفلسفى والاجتماعى (بالنسبة لطلاب الحقوق) ولابد من دروس فى

الاقتصاد السياسى والقانون العام (بالنسبة لطلاب كلية الآداب) . والغرض من ذلك كله اتاحة الفرصة لقيام حد أدنى من اللقاء الفكرى بين طلاب مختلف الكليات والمعاهد ، وجعل حد للقطيعة المصطنعة بين المتخصصين فى العلوم والمتخصصين فى الآداب ، الشىء الذى ينتج عنه انقطاع كل فريق الى عالمه الخاص وتجاهل بل وجهل عالم الاخر جهلا يكاد يكون مطلقا ، مما يعمل على تكوين نوعين من المقليات : عقلية « علمية » ، وعقلية « أدبية ». فلا بد أذن من مراعاة التكامل والتداخل بين كافة المواد المدروسة ، العلمية منها والادبية ، حتى نتمكن من تكوين شخصيات متفتحة قادرة على التواصل والتفاهم والتعاون .

4 — أما بالنسبة لتعليم اللغة الاجنبية فى مختلف مراحل التعليم، فمن الواجب الاشارة هنا الى أنه من الضرورى فى عصرنا ، وبالخصوص بالنسبة الى وضعيتنا الثقافية واللغوية حاليا ، من الضرورى الاكيد تعليم لغة اجنبية لاطفالنا فى سن مبكرة . ان هذا مبدأ مقبول الان سيكولوجيا وبيداغوجيا ، ولا مجال للمناقشة فيه . ولكن ، مع ذلك ، لابد من اعتبار الخصوصيات . ان المشكل عندنا هو ان اللغة العربية الفصحى ليست لغة البيت والشارع ، بل هى لغة الكتب فقط . ولذلك نرى أن الحل الحقيقى لمشكل الازدواجية عندنا هو تعميم التعريب فى المدرسة والشارع والحياة العامة ، واستعمال جميع وسائل اعلام ، استعمالا منهجيا من أجل هذا الهدف . فاذا توفر مثل هذا المجهود ، بشكل جدى ومخطط ، استطعنا فى فترة وجيزة تطوير اللغة العربية وجعلها تندمج فى حياة الشعب اندماجا كليا. هذا مع العلم بأن هذا التعريب الشامل الذى ننادى به لا يتنافى قط مع تعليم أطفالنا لغة أجنبية (الفرنسية) ابتداء من السنة الابتدائية الاولى، والشروع فى تعليم لغة أجنبية ثانية ابتداء من السنة الاولى أو الثانية من التعليم الثانوى .

ومهما يكن الامر ، فيجب أن يكون واضحا فى الاذهان أن الخطر على اللغة العربية لا يأتى من تعليم لغة أجنبية فى سن مبكرة ، بل ان النقص الذى نعانيه فى ميدان اللغة العربية انما مرجعه الى اختلاف لغة البيت والشارع عن لغة الدراسة . فلقد تأكد لدينا بالتجربة خلال عملنا الجامعى أن الطلاب الجامعيين المنحدرين من التعليم المزدوج (حيث

تبدأ الفرنسية منذ التحضيري) لا يختلف مستوى معرفتهم باللغة العربية كتابة وقراءة عن مستوى الطلاب المتخرجين من التعليم المعرب حيث لا تبدأ الفرنسية بشكل « جدي » الا في المرحلة الثانوية) . وهكذا فالنقص الذي يعانيه طلابنا في مادة اللغة العربية لا يرجع الى مزاحمة اللغة الاجنبية ، بل انما يرجع الى كونها ليست لغة البيت والشارع والحياة العامة ، علاوة على أننا نعلمها بطرق عتيقة وبواسطة قواعد جامدة بعيدة كل البعد عن مسايرة التطور .

5 — وأما بالنسبة لمضمون التعليم واساليبه ، فانه لمن المؤسف ان يجد المرء نفسه مضطرا الى القول بان المضمون الحالي لتعليمنا مضمون متخلف ، بل لربما يعمل على تعميق التخلف . ان المواد التراثية — بشكلها القديم — تحتل حصة الاسد ضمن برامج تعليمنا ومناهجه ، والادهى من ذلك ان هذه المواد ما زالت تحتفظ بمضمونها القديم الذي اكتسبته أياها عصور الانحطاط ، مما يعطيها طابعا رجعيا .

وبالجملة فان العمل التربوي عندنا جد متخلف . ان التربية في المغرب تربية محافظة الى أقصى درجات المحافظة ، فهي تعنى فقط بنقل تراث السلف الى الخلف جامدا منحطا اكثر من عنايتها بالتنقيب عن الجوانب المشرقة في هذا التراث للاستفادة منها في اعداد الاجيال المقبلة للغد الذي ننشده . هذا في وقت يتجه فيه التعليم ، كما قلنا قبل ، الى بناء عالم الغد والاعداد له .

وفي تقديرنا ، فان عملية البناء هذه ، تتطلب من التعليم أن يعمل في آن واحد ، على تحقيق ثلاثة أهداف متكاملة .

أ — تكوين الاطر المتخصصة والمتوسطة ، في مختلف الميادين ، الاطر العاملة الباحثة المبتكرة .

ب — دمج المعرفة النظرية في النشاط العملي التطبيقي ، وتقليص الهوة التي تفصل بين العمل الفكري والعمل اليدوي الى ادنى حد ، وذلك بدمج المدرسة في العمل والحقل كما بينا ذلك قبل .

ج — خلق ثقافة وطنية واحدة موحدة ، متجددة ومتطورة ، تستمد عناصر اصالتها من الجوانب المشرقة في تراثنا ومن العمل اليومي المرتبط بالحاضر ومتطلبات تغييره . ان خلق هذه الثقافة الوطنية الواحدة

الموحدة الاصيلة والمعاصرة معا ، ضرورة اكيدة لتحقيق الاندماج الوطنى ، لتوثيق عرى الرابطة الوطنية والقومية (العربية) وتغليبها على مختلف الروابط الثانوية . ومن هنا تتضح اهمية تعميم التعريب . ان تعميم التعريب تعميما يستمد مضمونه من ثقافة وطنية تقدمية ومعاصرة ، هو وحده الكفيل كذلك بتحقيق المساواة فى الفرص فى مجال العلم والمعرفة وغيره من المجالات .

6 — على ان هذه النظرة المستقبلية لمشاكل تعليمنا لن تكتمل ما لم نلح الحاحا متزايدا على ضرورة ربطها باختيارات اشتراكية واضحة مبنيه على تخطيطات علمية تطبق فى جو من الديمقراطية الفعلية التى تكفل للجماهير الشعبية حقها الكامل فى التقرير والمراقبة وتحملها على المساهمة الفعالة وتحمل كل التضحيات اللازمة . ان القضاء على الامية ونشر المعرفة العلمية على اوسع نطاق وبكيفية متواصلة، ثم ان ديمقراطية التعليم وتعميم التعريب ، وربط الثقافة والتربية عموما بالحاضر والمستقبل، كل ذلك يتطلب فسح المجال للقوى الجماهيرية لتقوم بدورها الاساسى والمتعاظم فى مجالات التنمية والبناء ، وعلى راسها مجال التعليم . ولذلك كان لابد من نوع من اللامركزية تمكن الجماعات المحلية والبلديات (المنتخبة والعاملة فى جو من الديمقراطية الحقة) من القيام بالقسط الاوفر من المجهود الذى يتطلبه تعميم التعليم . وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، نشير الى المهام التالية التى يجب ان تقوم بها ، او تساهم فيها ، الجماعات المحلية :

1 — اعداد البنايات المدرسية والتجهيزات اللازمة .

2 — توفير الكتب والادوات المدرسية لتوزيعها مجانا على التلاميذ.

3 — توفير وجبات الغداء للتلاميذ فى البادية وحل مشكلة المواصلات

4 — توفير السكنى الملائمة للمعلمين والاساتذة .

5 — منح تعويضات لرجال التعليم الذين يعملون فى المناطق النائية والمعزولة .

6 — المساهمة فى تحمل نفقات الدراسة والاقامة التى تتطلبها متابعة ابنائها لدراستهم الجامعية .

7 ــ استقبال تلامذة المناطق الاخرى أثناء الرحلات الدراسية والاستكشافية .... الخ .

فاذا توفرت الظروف (ظروف البناء الديمقراطي الاشتراكي) التي تساعد ، وتشجع الجماعات المحلية على القيام بهذه المهام ، فان المهمة الاساسية للادارة المركزية ستكون : التخطيط التربوي العام ، والاشراف على تنفيذه ، واعداد الاطر اللازمة له . وبذلك ستتخلص من اعباء كثيرة تثقل كاهلها وتحول دون انصرافها الى التخطيط والابتكار .

الاختيار الوحيد : التحرير و الديمقراطية و الاشتراكية

لعلنا الان في غنى عن استخلاص النتيجة من هذا العرض السريع لعلاقة التنمية بالتعليم ، فلربما يكفينا هنا التذكير مرة اخرى بتلك العلامة الجدلية التي شرحناها قبل ، والتي تربط التعليم بالتنمية والتنمية بالتعليم

اننا لا ندعو هنا الى استنساخ تجربة معينة بذاتها ، ولكننا نلح على مبدأ اساسي ، وهو أن التنمية في بلد متخلف كبلادنا ، لن تشق طريقها ولن يكتب لها النجاح ، الا بالربط الجدلي بين التحرير والديمقراطية والاشتراكية ، في اطار تصميمات تعمل في آن واحد ، على تحرير الارض والاقتصاد والفكر والانسان . ذلك هو الجواب الوحيد والفعال لمشاكل التخلف الذي نعاني منه ، التخلف الناتج عن بقايا عهد الانحطاط ورواسب عهد الاستعمار ، ومحاولات الهيمنة الامبريالية .

ان التخلف كل لا يتجزأ ، وليس من سبيل للقضاء عليه الا بتنمية شاملة ، تنمية توحد بشكل جدلي محكم بين التحرير والديمقراطية والاشتراكية . ذلك هو مصيرنا ، ذلك هو قدرنا ، انه آت لا ريب فيه .